

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٨٢

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية
بين حكومتى جمهورية مصر العربية وكندا الموقع في أوتاوا
بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بين حكومتى
جمهورية مصر العربية وكندا الموقع في أوتاوا بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٢ ، وذلك مع التحفظ
بشروط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي الحجة سنة ١٤٠٢ (٢٢ سبتمبر سنة ١٩٨٢)

حسنى مبارك

اتفاق

بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة كندا للتعاون في
الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

إن حكومة جمهورية مصر العربية (المشار إليها فيما بعد بـ "مصر") وحكومة كندا (المشار إليها فيما بعد بـ "كندا") وهما المشار إليهما فيما بعد (بالطرفين)، رغبة منهما في توثيق الروابط الودية القائمة بين مصر وكندا ؛

وإدراكا منهما لمزايا التعاون الفعال في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ؛

وإدراكا منهما بأن مصر وكندا دولتان غير حائزتين للأسلحة النووية طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد تعهدا بموجب ذلك بعدم صنع أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى أو الحصول عليها بوسيلة أخرى ، وأن كليهما قد أبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاقا لتطبيق الضمانات المرتبطة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ؛

ولإبرازا منهما أيضا بأن الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد تعهدوا بتسهيل - وأن يكون لهم الحق في المشاركة في - التبادل على أكمل وجه ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وأن الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تكون في وضع يسمح لهم بذلك - يمكن لها أيضا التعاون في الإسهام معا لزيادة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية ؛

وتأكيدا لمصالحهما في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفقا للبيان المصرى الكندى المشترك بشأن التعاون النووى الموقع فى القاهرة يوم ١٧ يناير ١٩٨٢ ؛

وعزما مهما على التعاون فيما بينهما لتحقيق هذه الأهداف ؛
قد اتفقا كما يلي :

(مادة ١)

١ - يتعلق التعاون بمقتضى هذا الاتفاق باستخدام ، وتطوير ، وتطبيق الطاقة النووية للأغراض السلمية ، ويمكن أن يتضمن ما يلي دون أن يقتصر عليه :

(أ) الإمداد بالمعلومات بما في ذلك التقنية متضمنة ما يلي دون أن تقتصر عليه :

١ - البحث والتطوير .

٢ - الصحة والأمان وحماية البيئة .

٣ - المعدات (بما في ذلك الإمداد بالتصميمات والرسومات والمواصفات) .

٤ - استخدامات المعدات والمواد والمواد النووية .

(ب) الإمداد بالمواد والمواد النووية والمعدات .

(ج) تنفيذ المشروعات الخاصة بالبحث والتطوير ، وكذا الخاصة بتصميم وتطبيق

الطاقة النووية للاستخدام في مجالات مثل الزراعة والصناعة والطب وتوليد

الكهرباء .

(د) إبرام عقود للتعاون الصناعي بين المؤسسات الحكومية والأشخاص في كل من كندا

ومصر .

(هـ) ترتيبات منح التراخيص ونقل حقوق براءات الاختراع .

(و) الحصول على المعدات واستخدامها .

(ز) تقديم المعونة الفنية والخدمات .

(ح) زيارات العلماء النوويين .

(ط) التدريب الفنى .

(ي) الكشف عن موارد اليورانيوم والثوريوم وتطويرها .

٢ - مع عدم التفاوض عن أحكام المادة الخامسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية ، فإن تطوير أو صناعة أو الحصول على أو تفجير أسلحة نووية أو أجهزة

تفجير نووية أخرى ، لا يعد بمثابة استخدام أو تطوير أو تطبيق للطاقة النووية

في الأغراض السلمية .

(مادة ٢)

١ - ية وم الطرفان بتشجيع وتمهيل التعاون بين مؤسساتهما الحكومية والأشخاص الخاضعين لولاياتهما في المسائل التي تدخل في نطاق هذا الاتفاق .

٢ - مع مراعاة نصوص هذا الاتفاق يمكن للمؤسسات الحكومية والأشخاص الخاضعين لولاية أي طرف إمداد المؤسسات الحكومية أو الأشخاص الخاضعين لولاية الطرف الآخر بالمواد والمواد النووية والمعدات والتقنية ، في نطاق هذا الاتفاق ، أو أن تتلقاها منها ، بشروط تجارية أو شروط أخرى وفقا لما يتم الاتفاق عليه بين المؤسسات الحكومية أو الأشخاص المعنية .

٣ - مع مراعاة نصوص هذا الاتفاق يمكن للمؤسسات الحكومية والأشخاص الخاضعين لولاية أي طرف إمداد المؤسسات الحكومية أو الأشخاص الخاضعين لولاية الطرف الآخر بالتدريب الفني على تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية بشروط تجارية أو شروط أخرى وفقا لما يتم الاتفاق عليه بين المؤسسات الحكومية أو الأشخاص المعنية .

٤ - يبذل الطرفان الجهود لتمهيل تبادل الخبراء والفنيين والمتخصصين فيما يتعلق بالأنشطة الخاضعة لهذا الاتفاق . وذلك مع مراعاة القوانين واللوائح الخاصة بالهجرة والجمارك لكل منهما .

٥ - يمكن إعلان المعلومات غير المتعلقة بالتقنية والناشئة من الأنشطة الخاضعة لهذا الاتفاق والتي لا يتعلق بها حقوق الملكية ، وذلك ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك .

٦ - يتخذ الطرفان كافة الاحتياطات الملائمة وفقا لقوانينهما ولوائحهما المعنية للحفاظ على سرية التقنية والأسرار التجارية والصناعية والمعلومات السرية الأخرى التي يتم تلقيها بمقتضى أحكام هذا الاتفاق .

٧ - يمكن للطرفين - حين الملائمة ، ووفقا للقواعد والشروط التي يتم الاتفاق عليها - التعاون بشأن نواحي الأمان والنواحي التنظيمية لإنتاج الطاقة النووية بما في ذلك :
(١) تبادل المعلومات . (ب) التعاون الفني والتدريب .

٨ - لا يجوز لأي من الطرفين استخدام أحكام هذا الاتفاق بفرض الحصول على ميزة تجارية أو بفرض التدخل في العلاقات التجارية للطرف الآخر .

(مادة ٣)

١ - مالم يتفق الطرفان على غير ذلك ، تخضع المواد النووية والمواد والمعدات والتقنية (المشار إليها فيما بعد بالبنود) لأحكام هذا الاتفاق عند نقلها بين الطرفين . وتعتبر أيضا المواد النووية والمواد والمعدات ، المبينة في الملحق (١) لهذا الاتفاق ، بنودا تخضع لأحكام هذا الاتفاق .

٢ - تنقل البنود الخاضعة لأحكام هذا الاتفاق من إقليم أي من طرفي هذا الاتفاق إلى طرف ثالث فقط بناء على موافقة كتابية متبادلة بين الطرفين قبل النقل .

٣ - يتم إثراء المواد النووية الخاضعة لهذا الاتفاق إلى نسبة تزيد عن (٢٠٪) من نظير اليورانيوم - ٢٣٥ ، أو يتم إعادة معالجتها ، فقط بناء على موافقة كتابية متبادلة من الطرفين قبل عملية الإثراء أو إعادة المعالجة . وتتضمن هذه الموافقة الشروط التي يتم بمقتضاها تخزين واستخدام اليورانيوم الناتج المثرى بنسبة تزيد عن (٢٠٪) أو البلوتونيوم .

(مادة ٤)

١ - يتفق الطرفان على أن البنود التي تخضع لأحكام هذا الاتفاق لن تستخدم في صناعة أو في الحصول على أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى .

٢ - بالنسبة للمواد النووية يتم التحقيق من الالتزام الوارد في الفقرة (١) من هذه المادة وفقا لاتفاق كل طرف من الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات بمقتضى اتفاق الضمانات الخاص بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ولكن إذا لم تمارس الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذه الضمانات في نطاق إقليم أي من الطرفين لأي سبب أو في أي وقت ، حينئذ يتفق هذا الطرف مع الطرف الآخر من أجل وضع نظام للضمانات يتمشى مع مبادئ وإجراءات نظام ضمانات الوكالة لتحقيق تطبيق الضمانات على كافة البنود الخاضعة لهذا الاتفاق .

(مادة ٥)

١ - تظل المواد النووية خاضعة لهذا الاتفاق إلى :

(١) أن يتضح أنها لم تعد صالحة للاستخدام أو أنه لا يمكن عمليا استرجاعها للمعالجة في صورة تكون فيها صالحة للاستخدام في أي نشاط نووي مرتبط بمفهوم الضمانات المشار إليها في المادة (٤) من هذا الاتفاق . ويقبل كلا الطرفين القرار الذي تتخذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية طبقاً لأحكام إنهاء الضمانات الخاصة باتفاق الضمانات المعنى والذي تكون الوكالة طرفاً فيه ،

(ب) أو أن يتم نقلها من إقليم الطرف المتلقى وفقاً لأحكام الفقرة (٢) من المادة (٣) من هذا الاتفاق ،

(ج) أو أن يتم الاتفاق بشأنها على خلاف ذلك بين الطرفين .

٢ - تظل المواد والمعدات خاضعة لأحكام هذا الاتفاق إلى :

(١) أن يتم نقلها من إقليم المتلقى وفقاً لأحكام الفقرة (٢) من المادة (٣) من هذا الاتفاق .

(ب) أو أن يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين الطرفين .

٣ - تظل التقنية خاضعة لأحكام هذا الاتفاق إلى أن يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين الطرفين .

(مادة ٦)

١ - يتخذ كل طرف كافة التدابير الضرورية بما يتلاءم وتقديره للخطر المحتمل من وقت لآخر لضمان الحماية المادية للمواد النووية الخاضعة لهذا الاتفاق ، ويطبق كل طرف مستويات الحماية المادية على النحو الموضح في الملحق (هـ) لهذا الاتفاق كحد أدنى .

٢ - يتولى الطرفان في حينه إبلاغ بعضهما البعض بالفاقد من البنود التي تخضع لأحكام هذا الاتفاق ، فيما عدا فاقد العمليات النمطية للمواد أو المواد النووية .

(مادة ٧)

١ - يتشاور الطرفان في أي وقت بناء على طلب أي منهما لضمان الأداء الفعال للالتزامات الواردة في هذا الاتفاق ، ويجوز دعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمشاركة في مثل هذه المشاورات بناء على طلب الطرفين .

٢ - تتولى السلطات الحكومية المعنية وضع التدابير الإدارية للتفاهم بينها من أجل تسهيل تنفيذ هذا الاتفاق ، كما تشاور فيما بينها سنويا ، ويمكن أن تتم مثل هذه المشاورات السنوية في صورة تبادل المراسلات .

٣ - يتولى كل طرف إبلاغ الطرف الآخر ، بناء على طلبه ، بالنتائج الرئيسية لأحداث تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أنشطة التحقق التي أجرتها في إقليم ذلك الطرف فيما يتعلق بالمواد النووية الخاضعة لأحكام هذا الاتفاق .

(مادة ٨)

أى خلاف حول تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق لا يتم حسمه عن طريق المفاوضات أو على نحو آخر يتفق عليه بين الطرفين ، يعرض بناء على رغبة أى منهما على محكمة تحكيم تشكل من ثلاثة محكمين . ويعين كل طرف محكم واحد ، ويتولى المحكمان المعينان على هذا النحو اختيار الحكم الثالث الذى يكون رئيسا . وإذا لم يتول أحد الطرفين اختيار محكم خلال ثلاثين (٣٠) يوما من طلب التحكيم يمكن للطرف الآخر فى الخلاف أن يطلب إلى رئيس محكمة العدل الدولية تعيين محكم للطرف الذى لم يعين محكما عنه . وإذا لم يتم خلال ثلاثين (٣٠) يوما من اختيار أو تعيين محكمين لكلا الطرفين - اختيار محكم ثالث ، يمكن لأى من الطرفين أن يطلب إلى رئيس محكمة العدل الدولية تعيين المحكم الثالث . وتتخذ كافة القرارات بأغلبية أصوات أعضاء محكمة التحكيم . وتحدد المحكمة إجراءات التحكيم . وقرارات المحكمة تكون ملزمة لكلا الطرفين ويتوليا تنفيذها . وتحدد مكافأة المحكمين على نفس الأساس الذى تحدد به مكافآت القضاة الخاصين فى محكمة العدل الدولية .

(مادة ٩)

من أجل أغراض هذا الاتفاق فإن :

(أ) "هيئة حكومية معنية" تعنى بالنسبة لكندا "مجلس رقابة الطاقة النووية" ، وتعنى بالنسبة لمصر "هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء" .

(ب) "المعدات" تعنى أى من المعدات المدرجة فى الملحق (ب) لهذا الاتفاق ، وكذلك أى من المكونات الرئيسية لها إن وجدت .

(ج) "المواد" تعنى أى من المواد المدرجة فى الملحق (ج) لهذا الاتفاق .

(د) "المواد النووية" تعني أى مواد مصدرية أو أى مواد انشطارية خاصة وفقاً للتعريف الوارد بالمادة العشرين من النظام الأساسى للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والمرفقة كلاحق (د) لهذا الاتفاق . وأى تحديد من مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمقتضى المادة العشرين من النظام الأساسى للوكالة يكون من شأنه تعديل قائمة المواد المعتبره أنها "مواد مصدرية" أو "مواد انشطارية خاصة" ، لا يعتبر سارى المفعول بمقتضى هذا الاتفاق إلا حينما يخطر طرفا هذا الاتفاق بعضهما البعض كتابة بأنهما يقبلان هذا التعديل .

(هـ) "مؤسسة حكومية" تعنى أى مؤسسة تخضع لولاية أحد الطرفين ، ويكون قد حددها الطرف الآخر كتابة كمؤسسة حكومية .

(و) "الأشخاص" تعنى الأفراد والمكاتب والهيئات والشركات والشركاء والجمعيات وغيرها من الكيانات الخاصة أو الحكومية ووكلائهم وممثلهم المحليين ، ولكن اصطلاح "الأشخاص" لا يتضمن "المؤسسات الحكومية" المعرف على النحو الوارد فى الفقرة (هـ) من هذه المادة .

(ز) "التقنية" تعنى البيانات الفنية التى يحددها الطرف المورد - قبل نقلها بصورة مادية وبعد التشاور مع الطرف المتلقى - على أنها تتعلق بعدم الانتشار ، وأنها هامة بالنسبة لتصميم أو إنتاج أو تشغيل أو صيانة المعدات أو المعالجة المواد النووية أو المواد : (١) وتشمل ، ولكنها لا تقتصر على ، الرسومات الفنية والصور الفوتوغرافية السلبية والمطبوعة والتسجيلات وبيانات التصميم والكتيبات الفنية ، وتلك الخاصة بالتشغيل ، (٢) ولا تشمل البيانات المتوفرة للجمهور .

(ح) "ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المرتبطة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" تعنى نظام الضمانات الوارد فى مستند الوكالة الدولية للطاقة الذرية رقم (INFCIRC/153) .

(مادة ١٠)

- ١ - من أجل دخول هذا الاتفاق دور النفاذ، يقوم الطرفان بإبلاغ بعضهما البعض عن طريق تبادل المذكرات بأن متطلبات كل منهما الدستورية والقانونية قد استكملت . ويدخل هذا الاتفاق دور النفاذ اعتبارا من تاريخ تبادل المذكرات ، أو - في حالة عدم إتمام تبادل المذكرات في نفس اليوم - اعتبارا من تاريخ تلقي آخر مذكرة .
- ٢ - يمكن تعديل هذا الاتفاق في أي وقت بموافقة كتابية من الطرفين ، ويدخل أي من هذه التعديلات دور النفاذ عن طريق تبادل المذكرات كما هو مبين في الفقرة (١) من هذه المادة .
- ٣ - يظل هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة ثلاثين (٣٠) عاما . وإذا لم يتول أحد الطرفين إخطار الطرف الآخر بعزمه على إنهاء الاتفاق قبل انتهاء هذه المدة بستة (٦) شهور على الأقل ، يظل هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة إضافية مدة كل منها خمس (٥) سنوات إلا إذا أخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بعزمه على إنهائه قبل انتهاء أي مدة من هذه المدد الإضافية بستة (٦) شهور على الأقل . وبغض النظر عن إنهاء هذا الاتفاق ، تظل الالتزامات الواردة في الفقرة (٦) من المادة (٢) ، وفي المواد (٣) ، (٤) ، (٦) ، (٧) من هذا الاتفاق سارية المفعول إلى أن يتم الاتفاق على غير ذلك فيما بين الطرفين .

ملحق (١)

- ١ - المعدات التي تحت ولاية الطرف المتلقى التي تم تصميمها أو تركيبها أو تشغيلها بواسطة التقنية الخاضعة لهذا الاتفاق ، أو بواسطة التقنية المستمدة من المعدات المنقولة وفقا لهذا الاتفاق .
- ٢ - دون أي قيود على شمولية ماسبق ، المعدات التي تحقق كافة المعايير الثلاثة التالية:
 - (أ) أن تكون من نفس النوع للمعدات موضوع هذا الاتفاق (أن أي عمليات تصميمها وتركيبها وتشغيلها يعتمد أساسا على نفس العمليات الفيزيائية أو الكيميائية أو ما يشابهها ، على النحو الذي يتم الاتفاق عليه كتابة بين الطرفين قبل عملية النقل) .
 - (ب) التي يحددها على أنها كذلك الطرف المتلقى ، أو الطرف المورد بعد إجراء مشاورات مع الطرف المتلقى .

(ج) التى يبدأ تشغيلها الأول فى موقع تحت ولاية الطرف المتلقى خلال ٢٠ عاما من تاريخ التشغيل الأول للمعدات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه .

و يحدد الطرف المورد كتابة - قبل نقل أى معدات أو تقنية - العمليات الفيزيائية والكيميائية المشار إليها أعلاه والتي تميز المعدات المحددة، وعلى أن يوافق الطرف المتلقى على ذلك كتابة .

٣ - المواد والمواد النووية التى تم إنتاجها أو أعيد معالجتها أو أثارؤها أو تصنيعها أو تحويلها أو تم تغييرها بأى طريقة أخرى من ناحية الشكل أو المحتوى نتيجة لاستخدام المعدات الخاضعة لهذا الاتفاق .

٤ - المواد النووية التى تم إنتاجها أو أعيد معالجتها أو أثارؤها أو تصنيعها أو تحويلها أو تم تغييرها بأى طريقة أخرى من ناحية الشكل أو المضمون نتيجة لاستخدام المواد النووية أو المواد الخاضعة لهذا الاتفاق .

ملحق (ب)

١ - المفاعلات النووية القادرة على العمل على نحو يحافظ على تفاعل ذاتى للانشطار النووى المتسلسل المتحكم فيه ، مع استبعاد المفاعلات ذات الطاقة الصغرى - والأخيرة تعرف على أنها مفاعلات بتصميم لأقصى معدل لإنتاج البلوتونيوم لايزيد عن ١٠٠ جرام فى السنة .

ويشمل "المفاعل النووى" أساسا البنود داخل وعاء المفاعل أو المتصلة به مباشرة والمعدات التى تتحكم فى مستوى القدرة فى قلب المفاعل - وكذلك المكونات التى تحتوى عادة أو تتصل بشكل مباشر أو تتحكم فى المبرد الأولى لقلب المفاعل .

ولا يقصد بهذا استبعاد المفاعلات التى يمكن ببساطة أن تعدل لإنتاج مايزيد بشكل جوهرى عن ١٠٠ جرام من البلوتونيوم كل عام . ولا تعتبر المفاعلات التى صممت من أجل التشغيل المستمر عند مستويات طاقة كبيرة بصرف النظر عن طاقتها لإنتاج البلوتونيوم - "مفاعلات طاقة صغرى" .

٢ - أوعية ضغط المفاعل : الأوعية المعدنية كوحدات متكاملة أو كأجزاء رئيسية مصنعة والمصممة أو المجهزة خصيصا لتحتوى قلب مفاعل نووى - كما هو معرف في الفقرة (١) أعلاه - وتكون قادرة على تحمل ضغط التشغيل للمبرد الأولى، ويعتبر القرص العلوى في وعاء الضغط الخاص بالمفاعل جزء رئيسى مصنع لوعاء الضغط .

٣ - الأجزاء الداخلية للمفاعل : (مثل الأعمدة المساندة والأقراص لقلب المفاعل وغيرها من الأجزاء الداخلية للوعاء وأنايب دليل قضبان التحكم والدروع الحرارية والحوابز والأقراص المثقبة لقلب المفاعل والأقراص الموزعة إلخ) .

٤ - ماكينات شحن المفاعل بالوقود وتفريغه : معدات متحركة صممت أو أعدت خصيصا لإدخال أو تفريغ الوقود من مفاعل نووى - كما هو معرف في الفقرة (١) أعلاه - قادرة على العمل خلال تشغيل المفاعل أو استخدام قدرات معقدة فنيا لضبط الوضع أو الاتجاه من أجل السماح بعمليات معقدة للشحن بالوقود أثناء التوقف عن التشغيل بالوقود ، مثل تلك العمليات التي لا تكون فيها رؤية الوقود أو التوصل إليه بشكل مباشر متوفرة عادة .

٥ - قضبان التحكم في المفاعل : قضبان تم تصميمها أو إعدادها خصيصا للتحكم في معدل التفاعل في مفاعل نووى - كما هو معرف في الفقرة (١) أعلاه .

ويشمل هذا البند - علاوة على الجزء الماص للنيوترونات - الهياكل المساندة لها أو المعلقة فيها إذا ما كان توريدها منفصلا .

٦ - أنايب الضغط بالمفاعل : أنايب تم تصميمها أو إعدادها خصيصا لتحتوى عناصر الوقود والمبرد الأولى في مفاعل - كما هو معرف في الفقرة (١) أعلاه - تحت ضغط تشغيل يتعدى ٥٠ ضغط جوى .

٧ - أنابيب الزركونيوم : معدن الزركونيوم وسبائكها في شكل أنابيب أو تجميعات أنابيب وبكميات تتعدى ٥٠٠ كجم في السنة، تم تصميمها أو إعدادها خصيصا للاستخدام في مفاعل - كما هو معرف في الفقرة (١) أعلاه - والتي تقل فيها نسبة الهفنيوم إلى الزركونيوم عن ١ : ٥٠٠ جزء بالوزن .

٨ - مضخات المبرد الأولى : مضخات تم تصميمها أو إعدادها خصيصا لسريان المبرد الأولى للفاعلات النووية - كما هي معرفة في الفقرة (١) أعلاه .

٩ - محطات لإعادة معالجة عناصر الوقود المشعة ، والمعدات التي تم تصميمها أو إعدادها خصيصا لذلك الغرض :

وتشمل : "محطة إعادة معالجة عناصر الوقود المشعة" المعدات والمكونات التي تتصل اتصالا مباشرا وتتحكم مباشرة في الوقود المشع والمادة النووية الرئيسية وتيارات معالجة نواتج الانشطار . وفي حالة التكنولوجيا الراهنة يندرج بندان فقط من المعدات تحت معنى العبارة "والمعدات التي تم تصميمها أو إعدادها خصيصا لذلك الغرض" . هذان البندان هما :

(١) ماكينات خرط عنصر الوقود المشع : معدات يتم تشغيلها عن بعد مصممة أو معدة خصيصا للاستخدام في محطة إعادة معالجة على النحو المحدد بأعلاه والمقصود بها قطع أو خرط أو قص تجميعات أو حزم أو أعمدة الوقود النووي المشع .

(ب) صهاريج آمنة الخروجة (مثل الصهاريج ذات الأقطار الصغيرة أو الحلقية أو المبطة) والتي تم تصميمها أو إعدادها خصيصا للاستخدام في محطة إعادة معالجة على النحو المحدد بأعلاه والمستهدف منها إذابة الوقود النووي المشع والتي تستطيع تحمل السائل الساخن والمسبب للتآكل بدرجة عالية، والذي يمكن شحنه والإبقاء عليه من البعد .

١٠ - محطات لتصنيع عناصر الوقود: تشمل "محطة تصنيع عناصر الوقود" المعدات:

(أ) التي تتصل عادة اتصالا مباشرا أو تعالج أو تتحكم مباشرة في تدفق إنتاج المواد النووية ، أو

(ب) التي تمنع تعرب المواد النووية من داخل الغلاف .

بمجموعة البنود كلها للعمليات السابقة وكذلك البنود المفردة المستهدفة لأي عملية من العمليات السابقة وعمليات تصنيع الوقود الأخرى مثل التأكد من سلامة الغلاف أو مانع التسرب وعملية التشطيب النهائية للوقود بحكم الغلق .

١١ - المعدات ، بخلاف الأجهزة التحليلية ، التي تم تصميمها أو إعدادها خصيصا

من أجل فصل نظائر اليورانيوم :

"المعدات بخلاف الأجهزة التحليلية التي تم تصميمها أو إعدادها خصيصا من أجل فصل نظير اليورانيوم" تشمل كل من البنود الرئيسية للمعدات التي تم تصميمها أو إعدادها خصيصا من أجل عملية الفصل وتلك البنود تشمل :

- حواجز الانتشار الغازية .

- حاويات الناشر الغازي .

- تجميعات الطرد المركزي للغاز ، المقاومة للتآكل من سادس فلوريد اليورانيوم .

- وحدات البوق النفاث للفصل .

- وحدات الدوامة للفصل .

- الكباسات المحورية أو الطاردة المركزية لسادس فلوريد اليورانيوم المقاومة للتآكل .

- موانع التسرب للكباسات الخاصة بتلك الكباسات .

١٢ - محطات إنتاج الماء الثقيل :

تشمل "محطة إنتاج الماء الثقيل" المحطة والمعدات التي تم تصميمها خصيصا من أجل

إثراء الديوتيريوم أو مركباته ، وكذلك أي جزء هام من البنود الضرورية لتشغيل المحطة .

١٣ - أي مكونات رئيسية للبنود من ١ إلى ١٢ بأغلاها إن وجدت .

ملحق (ج)

المواد غير النووية للفاعلات :

١ - الديوتيريوم والماء الثقيل :

الديوتيريوم وأي مركب للديوتيريوم تتعدى فيه نسبة الديوتيريوم إلى الهيدروجين ١ : ٥٠٠٠٠ للاستخدام في مفاعل نووي - وفقا لتعريفه في الفقرة (١) من الملحق (ب) بكميات تتعدى ٢٠٠ كجم من ذرات الديوتيريوم خلال أي فترة مدتها ١٢ شهرا .

٢ - الجرافيت ذو النقاوة النووية :

الجرافيت ذو مستوى نقاوة أعلى من ٥ أجزاء في المليون من البورون المكافئ وبكثافة تزيد على ١,٥٠ جرام لكل سنتيمتر مكعب وبكميات تزيد على ٣٠ طن متري خلال أي فترة مدتها ١٢ شهرا .

ملحق (د)

المادة العشرون من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (تعريف)

كما هو مستخدم في النظام الأساسي :

١ - يقصد باصطلاح "المواد الانشطارية الخاصة" البلوتونيوم - ٢٣٩ ، واليورانيوم - ٢٣٣ ، واليورانيوم الغني بالنظير ٢٣٥ أو ٢٣٣ ، وأية مواد تحتوي مادة أو أكثر من المواد السابقة ، وأية مواد انشطارية أخرى يعينها مجلس المحافظين من وقت إلى آخر . إلا أن اصطلاح "المواد الانشطارية الخاصة" لايشمل المادة المصدرية .

٢ - يقصد باصطلاح "اليورانيوم المثري بالنظير ٢٣٥ أو ٢٣٣" اليورانيوم الذي يحتوي أي من النظيرين ٢٣٥ أو ٢٣٣ أو كليهما بكمية تكون فيها نسبة وفرة مجموع هذين النظيرين إلى النظير ٢٣٨ أكبر من نسبة النظير ٢٣٥ إلى النظير ٢٣٨ كما يوجد في الطبيعة .

٣ - يقصد بـ " المادة المصدرية " اليورانيوم الذي يحتوي على مزيج النظائر الموجود في الطبيعة واليورانيوم المستنفد في النظير ٢٣٥ ، والثوريوم ، وأية مادة من المواد السابقة تكون في صورة معدن أو سبيكة أو مركب كيميائي أو ركاز وأي مادة أخرى تحتوي على واحد أو أكثر من المواد السابقة بدرجة من التركيز يقوم مجلس المحافظين من وقت إلى آخر بتحديداتها ، وأية مواد أخرى يقوم مجلس المحافظين أيضا من وقت إلى آخر بتحديداتها .

ملحق (هـ)

مستويات الحماية المادية المتفق عليها

إن مستويات الحماية المادية المتفق عليها والتي ينبغي أن توفرها السلطات الحكومية المعنية عند استخدام وتخزين ونقل المواد المتضمنة في الجدول المرفق ، تشمل كحد أدنى خصائص الحماية على النحو التالي :

المرتبة الثالثة :

الاستخدام والتخزين داخل منطقة توضع منافذها تحت الرقابة .
النقل يتم تحت احتياطات أمن خاصة بما فيها الترتيبات المسبقة بين الراسل والمستلم والناقل وكذلك الاتفاق المسبق بين الجهات الخاضعة للولاية والتنظيم من الدولة الموردة أو المستلمة على التوالي ، ويوضح في حالة النقل الدولي زمان و مكان وقواعد انتقال مسئولية النقل .

المرتبة الثانية :

الاستخدام والتخزين داخل منطقة محمية وتوضع منافذها تحت الرقابة بمعنى أن توضع هذه المنطقة تحت المراقبة المستمرة سواء من حراس أو أجهزة الكترونية ، ومحاطة بسياج مادي مزود بقط دخول تحت رقابة مناسبة أو أي منطقة بمستوى معادل من الحماية المادية .

النقل يتم تحت احتياطات أمن خاصة بما فيها الترتيبات المسبقة بين الراسل والمستلم والناقل وكذلك الاتفاق المسبق بين الجهات الخاضعة للولاية والتنظيم من الدولة الموردة والمستلمة على التوالي ، ويوضح في حالة النقل الدولي زمان ومكان انتقال مسؤولية النقل .

المرتبة الأولى :

يتم حماية المواد التي تتضمنها هذه الفئة ضد أي استخدام غير مصرح به عن طريق نظام أمن موثوق فيه غاية الثقة ، كما يلي :

الاستخدام والتخزين داخل منطقة مزودة بأساليب حماية عالية مثل تلك المعرفة بالمرتبة الثانية بعاليه بالإضافة إلى حظر دخولها إلا بالنسبة لأشخاص يتوافر فيهم مقومات الثقة ، ويقوم بمراقبتها حراس لهم اتصال مباشر بقوات التدخل المناسبة ، وينبغي أن يكون هدف التدابير المحددة التي تتخذ في هذا الشأن الكشف عن ومنع أي هجوم على المواد أو الوصول غير المصرح به إليها أو التغيير غير المصرح لمكانها .

النقل يتم تحت احتياطات خاصة كتلك المذكورة بعاليه لنقل المواد من المرتبتين الثانية والثالثة بالإضافة إلى توفر الرقابة المستمرة من مرافقين وتحت شروط تضمن الاتصال المباشر بقوات التدخل المناسبة .

جدول تحديد مرتبات المواد النووية

المرتبة		الشكل	المادة
الثالثة	الثانية		
٥٠٠ جم أو أقل / ج	أقل من ٢ كجم ولكن أكثر من ٥٠٠ جم	٢ كجم أو أكثر	١ - البلوتونيوم / أ ٢ - يورانيوم ٢٣٥
١ كجم أو أقل / ج	أقل من ٥ كجم ولكن أكثر من ١ كجم	٥ كجم أو أكثر	غير مشع / ب - يورانيوم مشع إلى ٢٠٪ / يورانيوم ٢٣٥ - يورانيوم مشع إلى ١٠٪ / يورانيوم ٢٣٥ - يورانيوم مشع إلى أعلى من النسبة الطبيعية ولكن أقل من ١٠٪ / يورانيوم ٢٣٥ / د
أقل من ١٠ كجم / ج	١٠ كجم أو أكثر	-	غير مشع / ب
٥٠٠ جم أو أقل / ج	أقل من ٢ كجم ولكن أكثر من ٥٠٠ جم	٢ كجم أو أكثر	٣ - يورانيوم ٢٣٣ مشع ٤ - وقود مشع

يورانيوم مستنفذ أو طبيعي، نور يورانيوم، أو وقود منخفض الإثراء (أقل من ١٠٪ محتوى اشطارى / هـ)

- (١) كل البلوتونيوم عدا ذلك البلوتونيوم الذي يحتوي على نظير البلوتونيوم ٢٣٨ بنسبة أكثر من ٨٠٪ .
- (ب) مادة غير مشعة في مفاعل أو مادة مشعة في مفاعل ولكن بمستوى إشعاعي يساوي ١٠٠ راد / ساعة أو أقل منه على مسافة متر واحد وبدون حاجز واق .
- (ج) كمية أقل من أن يكون لها أهمية إشعاعية يجب إغفاءها .
- (د) اليورانيوم الطبيعي ، واليورانيوم المستنفذ والثوريوم والكميات من اليورانيوم المثري إلى أقل من ١٠٪ والذي لا يدخل في المرتبة الثالثة يجب حمايته طبقاً لأصول الإدارة الحكيمة .
- (هـ) الوقود الذي يصنف على أنه من المرتبة الأولى أو الثانية بناء على ما كان يحتويه أصلاً من المواد الانشطارية قبل تشعيته يمكن أن يعاد تصنيفه بالمرتبة الأدنى مباشرة إذا كان مستواه الإشعاعي يزيد على ١٠٠ راد / ساعة على مسافة متر وبدون حاجز واق .

وزارة الخارجية

قرار

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٢ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون للاستخدامات السلمية للطاقة النووية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة كندا، والموقع بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٢ ؛ وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية في ٢٣ أكتوبر ١٩٨٢ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق التعاون للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، الموقع بين حكومة جمهورية مصر العربية ، وحكومة كندا الموقع بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٢ ويعمل به اعتباراً من ٨/١١/١٩٨٢ ؛

د . بطرس بطرس غالى